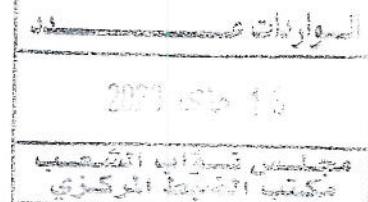




37 / 2020



النائب سيف الدين مخلوف

رئيس كتلة إئتلاف الكرامة

رئيس لجنة شهداء الثورة وجرحها

وتنفيذ قانون العفو العام، والعدالة الانتقالية

من رئيس كتلة إئتلاف الكرامة

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم

الموضوع: بشأن مبادرة تشريعية تتعلق بتنفيذ أحكام المحكمة الإدارية**المصاحب:** - شرح أسباب

- مبادرة تشريعية

- تجارب مقارنة

- قائمة في النواب الممضين

تحية واحتراما،

أما بعد، ففي نطاق ما يخوله لنا القانون من تقديم لمبادرات تشريعية من شأنها مزيد تنظيم مؤسسات الدولة وتشريعاتها، تقترح كتلة إئتلاف الكرامة على مجلسكم الموقر مبادرة تشريعية تتعلق بتنفيذ أحكام المحكمة الإدارية، وتجدون طيئه شرح الأسباب ونص المبادرة وبعض التجارب المقارنة وقائمة في النواب الممضين.

والله

الحضور
الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
رئيس كتلة إئتلاف الكرامة
سيف الدين مخلوف

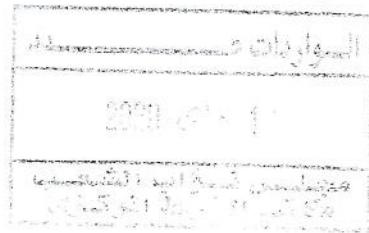
37 / 2020

العنوان: مجلس نواب الشعب - باردو 2000 الجمهورية التونسية

البريد الإلكتروني: alkarama@arp.tn



37 / 2020



ائتلاف الكرامة

نائب سيف الدين مخلوف

رئيس كتلة ائتلاف الكرامة

رئيس لجنة شهداء الثورة وجرحها

وتنفيذ قانون العفو العام والعدالة الانتقالية

مشروع قانون يتعلق بتنفيذ أحكام المحكمة الإدارية

شرح الأسباب:

اقتضى الفصل 116 من دستور 27 جانفي 2014 أنه "يتكون القضاء الإداري من محكمة إدارية عليا، ومحاكم إدارية استئنافية، ومحاكم إدارية ابتدائية".

يختص القضاء الإداري بالنظر في تجاوز الإدارة سلطتها، وفي النزاعات الإدارية، ويمارس وظيفة استشارية طبق القانون.

يضبط القانون تنظيم القضاء الإداري، و اختصاصاته، والإجراءات المتبعة لديه، والنظام الأساسي الخاص بقضائه".

في انتظار اصدار قانون متكملا ينظم ويؤطر القضاء الإداري على الشكل الذي وضعه الفصل 116 سالف الذكر من جهة تنظيمه و اختصاصاته والإجراءات المتبعة امامه وكذلك النظام الأساسي لقضائه، والذي يتطلب اصداره وقتا طويلا، فإنه يتوجه التعجيل بإصدار قانون يتضمن إحداث آليات ووسائل جديدة لضمان تنفيذ أحكام المحكمة الإدارية ضرورة أن الاحصائيات المتوفرة تثبت ارتفاع نسبة الاحكام التي تمنع الإدارة عن تنفيذها كما أن الحق في المحاكمة العادلة لا يقف عند اصدار الحكم في الآجال المعقولة والمعقولة ووفقا لإجراءات مبسطة ومتاحة يسر للمتقاضي بل يمتد إلى حسن وسرعة

37 / 2020

تنفيذ تلك الأحكام بما يضمن نجاعة وفاعلية اللجوء إلى القضاء وينكرس حقيقة مفهوم دولة القانون.

وبعد محاولة الالام بمما تم تداوله في هذا الشأن من قبل قضاة المحكمة الإدارية وبعض الأساتذة الجامعيين والمحامين وبما تمت مناقشته أثناء عرض اتحاد القضاة الإداريين لتصوراته بخصوص مجلة القضاء الإداري، فإنه من المتوجه أن يتعرض مشروع قانون متعلق بواجب تنفيذ أحكام المحكمة الإدارية إلى المسائل التالية:

أولا- تأصيل الأساس الدستوري لواجب تنفيذ أحكام القضاء: وذلك بإعادة تضمين مشروع القانون أحكام الفصل 111 من الدستور التي نصت على ما يلي: "تصدر الأحكام باسم الشعب التونسي وتنفذ باسم رئيس الجمهورية، ويحظر الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها دون موجب قانوني".

ثانيا- بيان ما للأحكام المحكمة الإدارية من حجية : ذلك أن تحقق أركان نفوذ ما اتصل به القضاء باتحاد الأطراف والسبب والموضع يُفضي لزاما إلى ترتيب ثلاث نتائج حتمية عن الأحكام التي لا رجوع فيها أولها أن ما قضى به لا يقبل أن يعاد البث فيه مجددا وثانها أن ما حُكم به واجب التنفيذ في كل الحالات وثالثا أن الأمر المحكوم به لا يخالف بمعنى أنه لا يمكن أن يُناقض بأي حكم قضائي لاحق. وبالتالي فإن الحكم البات الذي اتصل به القضاء يعتبر قرينة قاطعة تعتمد كحجية رسمية تتعدى أطراف النزاع ويقييد بالتالي الإدارة التي ليس لها أن تعرقل تنفيذه تكريسا لمبدأ الفصل بين السلطات الذي يمنع على الإدارة تعطيل تنفيذ أحكام القضاء .

ثالثا- تعداد وسائل وطرق اجبار الإدارة على تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها: وذلك بتجاوز ما تضمنه قانون غرة جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية من اقتصار على التنصيص على وسيلة وحيدة لحت

الادارة على تنفيذ احكام القاضي الإداري وذلك باثارة مسؤوليتها الإدارية فحسب إذ ورد بالفصل 10 من قانون المحكمة ما يلي : "يعتبر عدم التنفيذ المقصود لقرارات المحكمة الإدارية خطأ فاحشا معمرا لخدمة السلطة الإدارية المعنية بالأمر". فعلاوة على أن هذا الإجراء هو الاجراء الوحيد الذي يمكن اتباعه في حال امتناع الادارة عن التنفيذ فإن نجاعته ظلت ضعيفة ومحدودة طالما أن خزينة الدولة هي التي تتحمل تبعات الحكم بتغريم الادارة عن عدم تنفيذها لأحكام المحكمة الإدارية دون تحويل رئيس الادارة أي مسؤولية تأدبية أو مدنية أو جزائية عن ذلك الامتناع. لذا وجب تضمين مشروع القانون إجراءات أخرى وسبل متنوعة للزم الادارة على التنفيذ ما يصدر عن المحكمة الإدارية من أحكام.

مشروع الفصول المقترحة:

الفصل الأول: يحجر الامتناع عن تنفيذ احكام المحكمة الإدارية أو تعطيل تنفيذها دون موجب قانوني.

الفصل 2: يكون لأحكام المحكمة الإدارية نفوذ مطلق لاتصال القضاء فيما يخص دعاوى تجاوز السلطة عند الإلغاء الكلي أو الجزئي ويكون لهذه الأحكام نفوذ نسبي لاتصال القضاء في حالة عدم قبول الدعوى.

إن المقررات الإدارية الواقع إلغاؤها بسبب تجاوز السلطة تعتبر كأنها لم تتخذ إطلاقا.

الفصل 3: يوجب حكم الإلغاء، المؤسس على أسباب موضوعية، على الإدارة إعادة الوضعية القانونية التي وقع تنقيحها أو حذفها بالمقررات الإدارية الواقع إلغاؤها إلى حالتها الأصلية بصفة كلية خلال المدة التي يقع التنصيص عليها وجوبا بكل حكم.

الفصل 4: يعتبر رئيس الادارة المسؤول قانونا عن تنفيذ احكام المحكمة الإدارية.

الفصل 5: يعد رئيس الادارة حين الامتناع عن تنفيذ احكام المحكمة الإدارية أو تعطيل تنفيذها دون موجب قانوني مسؤولا جزائيا ومدنيا عن الضرر اللاحق بمن صدر لفائدة الحكم.

وإذا ترتب عن تصرفه تبعات مالية تحملتها ميزانية الادارة فإن ذلك يعد خطأ تصرف على معنى القانون المتعلق بمحكمة المحاسبات.

الفصل 6: في صورة وجود صعوبات جدية لتنفيذ حكم صادر عن المحكمة الإدارية فإن الادارة ترفع، في أجل أقصاه شهران من تاريخ اعلامها بالحكم، الأمر إلى الدائرة التي أصدرته لتحديد لها كيفية تنفيذه.

تتولى الدائرة البث في مطلب بيان كيفية التنفيذ في أجل لا يتجاوز ثلاثة اشهر بمقتضى حكم يبلغ إلى الأطراف وينص عليه بطاقة الحكم الأصلي.

الفصل 7: يمكن لمن صدر لفائدة حكم امتنعت الادارة عن تنفيذه دون موجب قانوني تقديم قضية أمام المحكمة الابتدائية المختصة قصد إلزام الادارة بأداء غرامة تهديدية عن كل يوم تأخير في التنفيذ.

يقع التحقيق والحكم في الطورين الابتدائي والاستئنافي طبقا للإجراءات الاستعجالية والأجال المختصرة.

يكون الحكم الاستئنافي غير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه ولو بالتعليق.

الفصل 8: تُعد المحكمة الإدارية في نهاية كل سنة قضائية قائمة في الإدارات العمومية التي امتنعت عن تنفيذ أحكامها.

يقع نشر القائمة المذكورة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وتوجيهها إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس نواب الشعب ورئيس الحكومة.

37 / 2020



مجلص فوائد الشعبي

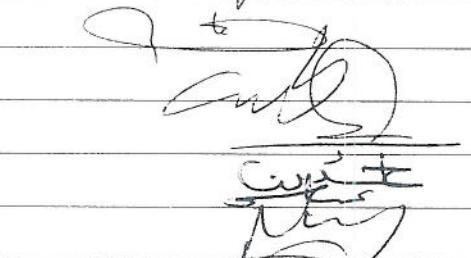
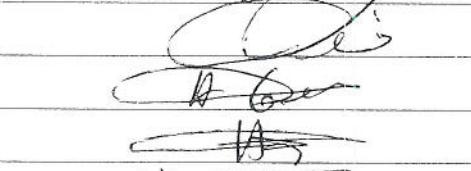
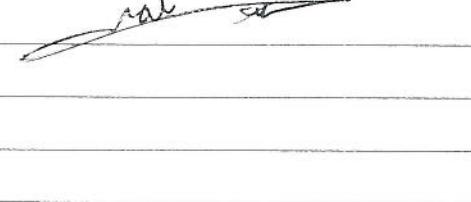
الجمهورية التونسية



ائتلاف الكرامة

37 / 2020

قائمة النوازل الممضيَّن على المبادرة التشريعية المتعلقة بتنفيذ أحكام المحكمة الإدارية

الإمضاء	الاسم واللقب
  	<p data-bbox="974 815 1387 857">سمير ابراهيم</p> <p data-bbox="974 857 1387 900">محمد العفاس</p> <p data-bbox="974 900 1387 943">سليمان خلود</p> <p data-bbox="974 943 1387 985">هيثم بن عطية</p> <p data-bbox="974 985 1387 1030">أحمد بن عياد</p> <p data-bbox="974 1030 1387 1073">أحمد سعيد</p> <p data-bbox="974 1073 1387 1116">محمد سعيد</p> <p data-bbox="974 1116 1387 1158">محمد العريبي</p> <p data-bbox="974 1158 1387 1201">دليم حاتم</p> <p data-bbox="974 1201 1387 1244">صالحة</p>

✓ ✓ ✓